

فيديو منظمة الصحة العالمية: المحددات الاجتماعية للصحة في قطاع غزة

القدس، 1 يونيو 2016 - بينت منظمة الصحة العالمية من خلال شريط فيديو مدته 12 دقيقة عرض في غزة اليوم أن صحة 1.8 مليون فلسطيني في قطاع غزة تتأثر كثيراً بالمحددات الاجتماعية للصحة، مثل الظروف السياسية والاجتماعية و الاقتصادية والتي تشكل ظروف الحياة اليومية التي يولد ويعيش ويعمل فيها الناس. ويشكل اللاجئون من قرى ومدن ما قبل 1948 ما نسبته 70% من سكان قطاع غزة الذي تبلغ مساحته 360 كيلومتراً مربعاً، ويحده إسرائيل ومصر والبحر الأبيض المتوسط. ويفصل سكان قطاع غزة عن إخوانهم الفلسطينيين في الضفة الغربية حدود تسيطر عليها إسرائيل، إضافة إلى الحصار القائم منذ عام 2007. وتتأثر حياة السكان في قطاع غزة بشكل دوري من التصعيدات العسكرية المتلاحقة، مما يسبب خسائر بشرية ومادية ودمار كبير مثلما جرى في الأعوام 2008-2009 و 2012 و عام 2014 .

وقال الدكتور محمود ضاهر مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة: " لقد أنتجت المنظمة هذا الفيلم لتوضح كيفية تأثير المحددات الاجتماعية على صحة ورفاهية الفلسطينيين في غزة. وأضاف أنه بسبب الوضع الراهن قد يتمكن عدد قليل من الناس فقط من زيارة غزة ، وسيكون من الصعب عليهم فهم ماهية الظروف الاجتماعية والسياسية بسهولة. هذا الفيلم يوضح الظروف التي يعيشها السكان هنا". وسيتم تحميل الفيديو الذي تم انتاجه من خلال مشروع منظمة الصحة العالمية للمناصرة ويدعم الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية على شبكة الإنترنت اليوم.

لقد أدى استمرار الاحتلال والصراع في الأرض المحتلة عام 1967 على مدى أكثر من 49 عاما إلى اضطراب الاقتصاد في فلسطين، خاصة في



قطاع غزة، فقد بلغ معدل الفقر بين سكان القطاع في نهاية عام 2014 حوالي 39% في ظل عدد قليل من الفرص الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة إلى 43%. وعلى الرغم من توفر الغذاء في القطاع إلا أن الأسعار تعتبر مرتفعة جداً، خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة وتقدر مستويات انعدام الأمن الغذائي حالياً بـ 57%.. كذلك يعاني قطاع التعليم أيضاً من اكتظاظ الفصول الدراسية وهناك 70% من المدارس تعمل بنظام الفترتين والثلاث فترات مما يؤثر سلباً على جودة التعليم.

ان الأضرار التي خلفها القصف على البيئة والبنية التحتية والمنازل لا تزال واضحة في العديد من الأحياء السكنية في قطاع غزة، وقد أدى هذا إلى تفاقم النقص في المساكن الموجود أصلاً والذي

أثر على مئات الآلاف من الناس. وتتواصل أزمة الكهرباء في القطاع فهي تصل في أجزاء من اليوم فقط وليس على مدار الساعة، بينما معظم المياه الواصلة للمنازل من خلال الشبكات لا ترتقي إلى مستوى المعايير الدنيا لمياه الشرب التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب تلوث هذه المياه بمياه البحر ومياه الصرف الصحي وملوثات أخرى. وتشهد محاولات مواجهة أزمة الاسكان لأولئك الذين تركوا بلا مأوى تباطؤاً شديداً بسبب القيود التي تفرض على استيراد مواد البناء.

وأدت الأضرار التي لحقت بالمرافق والطواقم الصحية إضافة إلى النقص في المستلزمات و الأجهزة الطبية و النقص المزمن في الأدوية الى ضعف النظام الصحي في غزة. ورغم أن مساعدات المانحين الموجهة بشكل جيد منعت انهيار القطاع الصحي في أعقاب حرب عام 2014، إلا أنه ما زال هناك العديد من الثغرات في النظام الصحي، خاصة بالنسبة للتشخيص والرعاية المتخصصة وعلاج السرطان. وتعتمد وزارة الصحة الفلسطينية على تحويل مثل هذه الحالات إلى المرافق الصحية خارج قطاع غزة عند عدم توفر العلاج وهذه عملية مكلفة للوزارة وللمرضى وتتطلب الحصول على تصاريح اسرائيلية للوصول للخدمة.

من جانبه علق مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في فلسطين الدكتور جيرالد روكنشاوب بقوله "إذا كنا نريد للشعب في غزة أن يتمتع بالإمكانات الكاملة لصحة جيدة، فنحن بحاجة إلى معالجة المحددات الأوسع نطاقاً للصحة. كذلك نحن بحاجة للتأكد من أننا لا نطبخ مشاكل لا يوجد لها علاج طبي. نحن حقاً بحاجة إلى إيجاد حل سياسي لمشاكل السكن والغذاء والتعليم والحالة الاجتماعية التي يعيشها السكان هنا من أجل أن يتمتعوا بحالة صحية جيدة. "

وتقوم منظمة الصحة العالمية منذ عام 2005 بتعزيز مفهوم أن الصحة تتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع المتعلقة بالمحددات الاجتماعية باعتبارها وسيلة للحد من عدم المساواة في الصحة وذلك من خلال فهم الأسباب الجذرية لاعتلال الصحة، و تعزيز الالتزام السياسي والقانوني على المستويات المحلية والوطنية والدولية من أجل إيجاد تدخلات أفضل لدمج الصحة في جميع السياسات مما سيحقق تقدماً في صحة السكان.